Issue 5789 Wednesday 26/7/2017
الزمان – السنة العشرون العدد 5789 الاربعاء 2 من ذي القعدة 1438 هـ 26 من تموز (يوليو) 2017م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

توجهات تطوّر التعليم العالي الأهلي

قضية الحوكمة والعلاقة مع الإدارة العليا

أكرم سالم
بغداد

تظل قضية الحوكمة وتنظيم العلاقة بين المؤسسين من حاملي اسهم الكليات والجامعات الاهلية قضية شائكة يكتنفها التعقيد والغموض في كثير من الأحيان نظرا لتداخل مدخلين مهمين بذلك ، الأول مدخل هيمنة المؤسسين واستعلاء كلمتهم وشروطهم انطلاقا من حقوق التملّك وحرية التصرف الشخصي في الممتلكات الخاصة وتتبعها نظرية الوكالة التي تتضمنها العلاقة العقدية بين المالك وبين المدير الوكيل الذي يوكله المؤسس – المالك لإدارة عمليات المؤسسة (الكلية او الجامعة الاهلية) ويركز هذا المدخل على ان العاملين من أساتذة تدريسيين وغيرهم هم اياد مستأجرة وأدوات مهنية لتحقيق أغراض المالكين المؤسسين الذين يحرزون الفوائد والارباح من الجامعات والكليات الاهلية وتتفاعل معها ومع أبنائها الطلبة والتدريسيين والعاملين وبالتالي خدمة المصلحة العامة العليا للبلد وادامة عجلته التنموية والعلمية ، وهو يعني بأن هناك اطرافا أساسية وفاعلة أخرى غير المؤسسين المالكين لهم مصلحة حيوية في وجود المؤسسة الجامعية الاهلية واستدامة أنشطتها الاكاديمية والاقتصادية وديمومة حضورها واشعاعها الحضاري ، يؤثرون ويتأثرون خلال تشديد الرقابة والهيمنة على صنع القرار وسير العمل .

فيما جاء المدخل الاخر الذي يطلق عليه بنظرية أصحاب المصلحة التي تعمل في اطار تضامني يتألف من مجموعة من أصحاب المصالح المشتركة و المتآزرة ضمن نظام أوسع هو المجتمع والدولة الذي يمثل البيئة الحاضنة العامة التي تصب فيها اهداف المؤسسات والمنظمات ككل وبخاصة حساب المحاور او المجموعات الأخرى وبعكسه يتفاقم الصراع والتفتت ويحصل الانحدار والتراجع لا محالة .

والجدير بالذكر ان حوكمة اية مؤسسة او منظمة تمثل مجموعة من الآليات المتعلقة بالرقابة الداخلية والخارجية التي تعمل على متابعة وتنسيق العلاقة و تقليل صراع المصالح بين كل من المالكين من حملة الأسهم من جهة والمديرين و لاسيما الرئيس التنفيذي الأعلى من جهة بعمليات واعمال ووظائف المؤسسة الجامعية و لذا على هذه المؤسسة ان تضع رغباتهم واحتياجاتهم وطموحاتهم ضمن دائرة اهتماماتها الرئيسة وليس الهامشية ، ومن هذا المنطلق المهم فان اهتمامات الأطراف المتضامنة من أصحاب المصلحة الأساسيين تمثل قيمة حقيقية للمؤسسة الجامعية الاهلية ويجب ان لا تكون هنالك هيمنة لمحور او مجموعة معينة على مجلس الإدارة (الكلية او الجامعة الاهلية) ومدراء الأقسام الرئيسة (رؤساء الأقسام الاكاديمية) وممثلو الزبائن (الطلبة) والعاملين (التدريسيين) وممثل الوزارة – الحكومة والمجتمع . وهذا السياق التنظيمي ليس سياقا مستحدثا او طارئا ولكنه معمول به في جميع الدول المتقدمة والطموحة ضمانا للشفافية والنزاهة في تبادل المعلومات والوصول اليها من قبل جميع اطراف أصحاب المصلحة ودعما لأدوات تحقيق المساءلة لضمان تصرف المنظمة بموجب المعايير التشغيلية والمهنية والعلمية العليا .

تعليمات علمية

ومن الجلي ان القانون الجديد للتعليم العالي الأهلي الرقم 25 لسنة 2016 الذي دشّن العمل به مطلع العام الجاري من خلال تعليمات عملية واضحة أصدرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد هيأ السبل والآليات العملية لضمان تحقيق أهدافه التي تنصبّ على توفير الفرص الدراسية الجامعية والاسهام في احداث تغييرات نوعية في الحراك العلمي والتربوي في المجتمع العراقي وتشجيع وتطوير المنهج العلمي وروح المسؤولية الوطنية من خلال تأسيس جامعات وكليات أهلية ذات شخصية معنوية واستقلالية إدارية ومالية تسير في الاتجاه الوطني التضامني وتلتزم باشتراطاته الشاملة وتصب استراتيجياتها في خدمة المصلحة الوطنية العليا لشعبنا ووطننا وتنطلق في حوكمتها من منظور أصحاب المصلحة المشتركة المتضامنة ، وبذلك فهي لابد ان تنأى بنفسها مبدئيا وعمليا عن نظرية الوكالة والهيمنة التي تسوقها النظرة التجارية والنفعيّة البحتة للمالكين و التي تؤول الى الإخفاق والفشل بشكل حتمي .

ومن هذا المنطلق أيضا فان التوجهات المعاصرة لدور مجلس الإدارة او مجلس الكلية يتجسّد في المساهمة بصياغة رسالة المؤسسة الجامعية الاهلية جامعة او كلية او معهدا وتحديد خياراتها الاستراتيجية ، مع مراقبة التطورات والمتغيرات التي تحصل فيها او في بيئتها الخارجية أولا بأول فضلا عن دراسة مقترحات وممارسات وقرارات الإدارة العليا المتمثلة في العميد او رئيس الجامعة بوصفه المسؤول التنفيذي الأول فيها والموافقة عليها او رفضها وتقديم المشورة وتوليد البدائل والخيارات في السياق ذاته .

وفوق ذلك فان دورها يتمثل أيضا في تحديد الخطوط العريضة لسياسة الكلية او الجامعة الاهلية والعمل على ضمان الارتقاء و السير على وفق النهج الأخلاقي والقانوني المطلوب .

□ رئيس قسم إدارة الاعمال بكلية دجلة الاهلية

سبع مهمات تدفع مخاطر الموصل

اسعد عبدالله عبدعلي
بغداد

التاريخ يحدثنا عن الكثير من الانتصارات العسكرية،التي تمت،لكنها تحولت الى انتكاسة مخيفة،بسبب غياب الجهد الأمني لاحقا،فيحصل تشتت للهمم،نتيجة عدم وجود خطط محكمة لكيفية السيطرة على الأرض،أتذكر جيدا قصة فتح مكة،والتي كانت نصرا كبيرا للمسلمين،باعتبار ان مكة كانت اكبر قلاع الكفر،لكن بعد فتحها ورحيل الرسول الخاتم (ص) حصلت عاصفة مخيفة،كادت تؤدي الى ردة،،حيث كانت مخططات سرية لرؤوس الكفر،واتفاقيات بين أعداء الإسلام،من يهود وشيوخ الكفر وجمع من المنافقين،للسطوة على الحكم والانتقام والسيطرة.

لولا لطف الله وحكمة أهل بيت النبوة (ع)،والأصحاب الأبرار،التي حفظت الإسلام والأمة من الضياع.بعد تحرير الموصل من سيطرة البرابرة الجدد "الدواعش"،يجب الانتباه الى أن الانتصار العسكري ليس هو النهاية،فعملية استمرار السيطرة على الأرض هي الأصعب،والمخاطر المتوقعة كثيرة وكبيرة أن لم يجب الانتباه لها.هنا نرسم خطوات مهمة لأهل الشأن،فيما يجب أن يقوموا به،وألا تحول النصر الى انتكاسة.

أولا : تقسيم الموصل جغرافيا

للسيطرة التامة على الموصل يجب تقسيمها جغرافيا،بحيث يمتنع أمام أي جهد عسكري جديد أحداث أي خلل،فتكون كل منطقة معزولة عن الأخرى،مما يمنع توحد جهود الدواعش،مع نشر السيطرات وإغلاق بعض الشوارع،بالاضافة لأهمية نشر كاميرات المراقبة،في الأماكن الحساسة من شوارع وأسواق ومؤسسات وبيوت شيوخ العشائر والجوامع،هذا التقسيم الجغرافي يسهل للقوات الأمنية استمرار السيطرة،ويمنع سقوط المحافظة بالكامل كما حصل سابقا.

يجب أن تكون هنالك خطة واضحة المعالم،وتطبق فورا على الأرض،قبل أن تنظم فلول الدواعش صفوفها،خصوصا أن بينها ضباط امن سابقين وبعض رجال صدام،ممن يمتلكون الخبرة والقدرة على أعادة ترتيب الأوراق،بالاضافة لعامل خطير وهو ساسة خائنون ومن أهل الموصل،ممن سبق لهم التعامل مع القاعدة وداعش،ويكون من السهل التعامل معهم مجددا،لغرض توفير الحماية لخلايا داعش والبعث،للعودة من جديد بشكل هادئ.

ثانيا: ملاحقة شيوخ العشائر المؤيدين لداعش

عندما احتلت عصابات داعش الموصل،ساندها الكثير من شيوخ العشائر،حيث انتشرت إخبار وصور وفيديوات تضييفهم للدواعش،بل وإعلان البيعة لأبي بكر البغدادي،فلم يخجلوا ولم يكن الأمر سرا،بالاضافة لتسخير قوة عشائرهم البشرية لخدمة داعش،هؤلاء يجب ملاحقتهم قانونيا،وعدم فسح المجال لهم للعودة لأنهم سند داعش،وجزء من المصيبة التي حصلت.

المفروض ان تكون القضايا القانونية جاهزة من الآن،بحق هؤلاء الشيوخ الخونة،الذين ارتضوا مساندة القتلة،ومدوهم بكل وسائل التمدد الجغرافي في الموصل،فمن المعيب على الحكومة المسامحة في أمر هؤلاء الخونة،ويجب أن يكون الفعل سريعا،فمع كل يوم تأخير يعني أن العدو قد كسب خطوة.

ثالثا: مراقبة الجوامع

انطلقت من الجوامع،خصوصا أن اغلب الجوامع كانت تحت سطوة الوهابية،ومنذ منتصف التسعينات،حيث خطط الطاغية صدام لنشر الفكر التكفيري، فتحولت الجوامع الى بؤر لنشر الفكر التكفيري،وبعد عام 2003 أصبحت تنشر فتاوى تكفير أبناء الوطن،وتدفع المصلين للقيام بالعمال إرهابية،ومن خلالها تم تنظيم صفوف القاعدة،ثم داعش،فتحولت الجوامع الى مقرات رئيسية للبرابرة الجدد "داعش" .

على أهل الشأن ملاحقة شيوخ الجوامع في الموصل،ممن كانوا يفتون بقتل الشيعة والكورد والمسيحيين والصابئة والايزيديين،فهؤلاء الشيوخ كانوا جزءا من داعش،بل هم المحرك نحو الأعمال الإرهابية،ويجب معاقبتهم بحسب القانون،ومنعهم من الاستمرار في نشر سمومهم،وعندما يتم أزالتهم عندها فقط أن نأمل خيرا.

مع أهمية تهيئة خطة بديلة،بالاتفاق مع الوقف السني بتهيئة شيوخ معتدلين،وليسوا وهابيين،ويكون خطابهم للتسامح والسلام والمحبة،وان ينتشروا في كل جوامع الموصل،بدل الأوغاد الذين تسببوا بمحنة أهل الموصل وحرف فكرهم.

رابعا: ملاحقة فلول الدواعش

مع انطلاق عمليات التحرير،تمكن المئات من الدواعش الهرب للمناطق الجبلية أو عبروا نحو سوريا،والبعض الأخر اندس بين النازحين،هؤلاء يجب ملاحقتهم،وعدم التساهل في أمرهم،حيث على الحكومة تنظيم أوامر ملاحقات قانونية،والاتصال بالانتربول لأهمية القبض عليهم، لما يمثلوه من خطر على السلم المحلي والعالمي،حيث في قدرتهم أعادة الحياة لخلايا داعش بشكل يسير،فمن الظلم المسامحة أو التساهل مع المجرمين، خصوصا أن العراق قدم مئات الشهداء في سبيل تحرير الأرض من سطوة البرابرة الجدد "الدواعش"،فالوفاء لشهداء الجيش والحشد الشعبي يكون عبر ألامساك بكل الدواعش الفارين.

والملاحقة لكي تكون ناجحة،يجب أن تكون وفق منهج وخطة واضحة،فالعمل وفق خطط وبرامج يكون أكثر تأثيرا،بعد أن شاهدنا كيف أن الإعمال العنترية أو الشكليات لا تحدث أثرا على المدى البعيد.

خامسا: اجتثاث البعث

بعد 2003بقيت المحافظات الثلاث (الموصل والانبار وتكريت) محافظة على شكلها القديم،من تأييد كبير لحكم صدام،باعتبار تفضيلها من قبل نظام البعث على سائر المحافظات،فكان قادة الجيش والحرس الخاص والأمن والمقربين هم من هذه المحافظات الثلاث،أي أن الموصل تعتبر قلعة مهمة لحزب البعث.

الحقيقة المؤسفة أن حكم الجعفري وما تلاه من حكم المالكي بدورتين،قد فشلا تماما في معالجة مسالة بقاء حزب البعث في الموصل (والانبار وتكريت)،ففي بعض المدن بقيت جداريات صدام! وبقي اسمه على المدارس والمعاهد،وبقيت طقوس البعث تمارس،من قبيل الاحتفال بيوم مولد الطاغية،أي أن اجتثاث البعث لم يحدث في الموصل،بل شهدت عملا حثيثا للبعثيين،عبر تسلقهم المواقع المهمة في المحافظة،والى أن تم نشر الفكر التكفيري تحت حماية بقايا البعث.

ألان ليكون النصر مكتملا،يجب أن تكون عند الحكومة خطة متكاملة لاجتثاث حزب البعث وفكره،من الحياة في الموصل،وفق جدول زمني مناسب،وألا ستضيع كل التضحيات التي قدمها أبناء العراق الشرفاء،في سبيل تحرير الموصل.

سادسا: جمع السجلات ومنظومات المعلومات

بعد التحرير يجب أن ينشغل المختصون،في جمع كل السجلات والكتب والمعلومات الالكترونية،التي خلفها داعش،مع الحفاظ على الدواعش الذي يمثلون صندوق معلومات مهم،للاستفادة منها في قلع جذور داعش من الواقع الموصلي،فالمعلومات تمثل كنزا مهما للجهات الأمنية،لمعرفة حقيقة التنظيم الإرهابي ووضع الخطط اللازمة لمعالجة تلك المدخلات،أما لو حصل الإهمال وعدم المبالاة،فيعني جهل شديد لمن بيده القرار.

فمن المهم تنظيم قاعدة بيانات،لجميع من انخرط في تنظيم داعش الإرهابي، والاستفادة القصوى من المعلومات التي خلفها التنظيم،الى أن يتحقق النصر التام على العصابات البربرية "داعش".

سابعا: خطة لنشر الفكر الوسطي

من ألان يجب أن تكون هنالك خطة متكاملة،لنشر فكر التسامح،والمساواة،واحترام الأخر،بعد أن عانت الموصل ومنذ أكثر من عشرين عاما،من تكريس الفكر التكفيري في المحافظة،أي ولدت أجيال وتربت على هذا الفكر المنحرف،الذي زرعه صدام وأثمر جيشا من المجرمين والقتل والذباحين،الملاحظ انه عند دخول داعش للموصل،كان الغريب أن نشاهد تأييدا كبيرا لها وسط اهل السنة،من سكنة الموصل،والسبب شيوع الفكر التكفيري المنحرف بينهم،لذلك العمل يجب ان يتوجه لنشر الوسطية ونبذ العنف والكراهية. وهذا يشمل المدارس والمعاهد والكليات والجوامع،مع تكريس أعلام هادف محايد، يدعو للمدنية والسلم الأهلي واحترام الأخر،ويرفض كل إشكال العنف والتكفير.

أي أننا بأمس الحاجة ومن اليوم،لخطة مدروسة وتفعل على الأرض،لتخليص الموصليين من الفكر المنحرف،أما أن تكاسلت الحكومة في هذا،فانه يعني ان النصر لم يكتمل بل نكون في مواجهة جديدة مع التكفيريين.

الثمرة

بالعمل في هذه النقاط السبع سيكون النصر مكتملا في الموصل،ومن دونها فيعني أننا أمام مخاطر جسيمة،قد تظهر لاحقا بشكل داعش أو بلبس ثوب جديد،فنطالب الحكومة الاهتمام بهذه السطور قبل حصول الانتكاسة.

□ كاتب وأعلامي عراقي

> على أهل الشأن ملاحقة شيوخ الجوامع في الموصل،ممن كانوا يفتون بقتل الشيعة والكورد والمسيحيين والصابئة والايزيديين،فهؤلاء الشيوخ كانوا جزءا من داعش،بل هم المحرك نحو الأعمال الإرهابية،ويجب معاقبتهم بحسب القانون،ومنعهم من الاستمرار في نشر سمومهم،وعندما يتم أزالتهم عندها فقط أن نأمل خيرا.

التسوية الوطنية من المستفيد ومن الخاسر؟

وليد كريم الناصري
بغداد

وأنا ارسم خارطة الطريق للعراق في مخيلتي، يشاغلني ويعاكسني بين فترة وأخرى سبر أغوار التسأول، الذي يقول:ما هي التسوية الوطنية..؟ هل هي إنبطاح لجهة سياسية على حساب جهة أخرى..؟ أم هي إعتراف بخطأ وفشل سياسي..؟ ورجوع لجادة الطريق في تصحيح المسار..؟ أوهي ضرورة كانت ولابد منها..؟ أم فرض أوجدته التحديات والضغوطات لكيً الجرح عند أخر الداء.؟

منذ عام 1920وما سبقها من أحداث قبيل ثورة العشرين، ونحن ننزف الدماء والأرواح ..! ونشيع الضحايا والشهداء..! من اجل حريتنا وكرامتنا التي سلبها العثمانيون من جهة، والإنكليز من جهة اخرى، والشيوخ والعشائر الغربية ممن تاجر بالعراق وشركائه وروج له بأنه يعنى بالتسوية الوطنية اليوم من جهة ثالثة..! وحتى قيام الحكم الملكي وإسقاطه بالحكم الجمهوري، ونحن شعب الاغلبية ضحية تلك الصراعات والحروب، حتى امتلأت كروش البعثيين فيما بعد من حقوقنا..! وتلطخت أيديهم بدمائنا..! وضجت المقابر الجماعية من أجسادنا..! والى ما بعد عام م ومازلنا الى اللحظة..! 2003 نتحمل تبعات تلك الحروب وأوزارها..!.

انطباع سياسي

تضحيات بذلك الحجم، وتلك التنازلات، وثمن ما خسرنا ، أليست كافية لرفض أي مشروع أو ورقة تسوية..؟ فيما لو طرحت من الجانب الأخر..! فكيف والأدهى إنه نحن من يعرض المشروع على تلك الاطراف ..!!! التي لم ترحم شيوخنا ولا أبناءنا ولا نساءنا ولا أطفالنا..! ولم تحفظ أدنى حقوقنا، وللحديث شواهد لم يغب حاضره، من مقابر جماعية، وتهميش وحرمان وفقر وتشريد في زمن البعث، ومن ثم القتل والتفجير والتهجير الطائفي فيما بعد عام 2003والى اليوم، في وقت ان الأطراف المعنية بالتسوية اليوم، هي ذات النعيم والسيف المتسلط في رقابنا فيما قبل..! من حيث المكون المجتمعي والرقعة الجغرافية..!قد يراني بعضهم ويتهمني بالطائفية هنا، ولكن أقول: مشروع بحجم كلمة "التسوية" لابد ان يدرس من كل جوانبه، لكي لا يكون إنبطاح سياسي كما يحاول ان يصفه بعضهم، ويجب ان لا يكون متاجرة بدماء ابناءنا وأهلنا التي سفكها الجانب او المكون المعني بالتسوية، وان لا يكون تنازل عن حقوق جماهيرنا لحساب جماهير اخرى ثمن البقاء بالسلطة، وأن لا يكون منصف لجهة دون أخرى، وأن لا يكون تعدي على حقوقنا بقدر إرضاء الشركاء الآخرين..،قد تكون هنا أستفهاماتنا مشروعة ومقبولة بأوسع باب، ولكن..؛ هنالك شيء أهم من تلك التساؤلات جميعها، لابد ان نركز عليها بالدرجة الأساسية، وأن يكون هو محط انظار الباحثين والمتابعين لورقة التسوية، والتساؤل يقول :هل التسوية الوطنية قادرة على وقف نزف الدم..؟! ولملمة جراح جماهيرنا..؟ نحن ليس على إستعداد لننزف دماء جديدة.. وغير مضطرين لأن نتفجر كل يوم، وليس فينا طاقة لنفقد أهلنا وذوينا مع كل لحظة، كفانا ما فقدنا ولنبحث عن ألف تسوية وتسوية نحقن بها دمائنا، ونحفظ بها حقوقنا وجماهيرنا، وأذا ما كان التسوية الوطنية قادرة على ذلك، فنحن أول المصفقين والمرحبين بها..!قبل أن يأخذنا المطاف بالحديث والتكهن في مخرجات ورقة التسوية، دعني اذكر لك ما لا تعرفه عن التسوية الوطنية، التي أطلقها التحالف الوطني مؤخراً،إجتمعت لجنة أختيرت من داخل مكونات التحالف الوطني برئاسة "الشيخ خالد العطية" ممثلاً عن دولة القانون ورئيسا للجنة المكلفة بطرح ورقة التسوية...! وبعضوية كافة الأطراف والمكونات المعنية في التحالف الوطني،بما فيها (اثنان من حزب الدعوة واثنان من كتلة المواطن وإثنان من كتلة الأحرار، ومن كتلة بدر ومستقلون والفضيلة والإصلاح وغيرهم)، وأختير التحالف الوطني كعنوان شامل لهذه المكونات، من أجل طرح هذا المشروع امام الرأي العام وإقناع الشركاء المعنيين به.. مهمة هذه اللجنة، هي الاتفاق على طرح ورقة حل أو مشروع لتصفير الخلافات بين المكونات الرئيسية، وبدأ صفحة جديدة مع الأطراف المعتدلة فقط، مع التأكيد على عزل الأطراف التي تكلمنا عنها أول المقال، ممن كانت سبب في نزف دمائنا وسلب حقوقنا، من البعثيين والإرهابيين ومن معهم، ومن أهم ما اتفقت عليه اللجنة هو مصطلح "التسوية" و يعني المساواة فيما يترتب من حقوق وواجبات بين جماهير المكونات، بما يشمل الجانب الحكومي والخدمي والاجتماعي، بمعنى أن يتمتع المواطن العراقي وأين كان وفي اي مكون هو بالحقوق التي يتمتع بها غيره، ويلتزم بالواجبات التي يلتزم بها غيره، وتكون النسب في المساواة على قدر التمثيل السكاني والجغرافي..

ورقة تسوية

الضجة التي أُثيرت بشأن ورقة "التسوية الوطنية" هو أن هنالك بعض الاطراف الرئيسية في صياغة هذا المشروع، وجدته فرصة لتسقيط بعض الأطراف التي تشترك معها على نفس الطاولة، ومن جهة أخرى وجدت استخدام مصطلح "التسوية" دعاية انتخابية ناجحة تمكنها من كسب رأي الجماهير البسيطة والمغرر بها..! فراحت تضلل الجماهير وتوهمهم بان "التسوية" مصالحة مع الأرهابيين وإنها فُرضت من كتلة دون اخرى..! في وقت ان تلك الأطراف المحرضة ضد الورقة، هي صاحبة القرار في اعدادها وكتابتها...!"التسوية الوطنية" ذاتها جاءت بإتفاق التحالف الوطني، وهي محاولة ناجحة لإيقاف نزف الدم العراقي، خاصة في المناطق التي تعاني العمليات الارهابية والاقتتال الطائفي، وبذلك هي قطعت الطريق على كل من تلطخت أيديهم بدماء العراقيين، إذن هي ضرورة حل ناجع لابد منه، وكل ما روج له وما تكلم فيه الاعلام المضلل، جاء لمكاسب فئوية وكتلوية..! ومحاولة لحرب اعلامية وتسقيطية، جاءت بها بعض الاطراف التي ما كانت تريد ان يستقر البلد، وتنتهي حقبة الإرهاب..! كونها مستفيدة مما على ارض الواقع اليوم، اكثر مما هو عليه لو إستتب الامن في البلد، وتم القضاء على الارهاب.